فتح المنان في الكشف عن موقعية الوقف في القرآن

الأستاذ المساعد الدكتور
بلال عبد الستار مشحن
الجامعة العراقية – كلية الآداب

Fatih AL-Mannan in discovering the position of pauses in the Glorious Qur'an

Assistant Professor
Bilal Abd Al Sattar Mishhin
Ph.D

ملخص البحث

من خلال التطبيق العملي لموقعية الوقف في السياق القرآني ، تبيّن أنَّ له وظيفة نحوية ودلالية ، ما يؤدي إلى تنوع وتعدد الأوجه الإعرابية والدلالية في النص القرآني . وهو ما يعطي النص صوراً متنوعة ومختلفة من الدلالة والإعراب ويضيف الحيوية للنص القرآني ، والجمالية للمعاني التي تتعدد بتعدد الاوجه الإعرابية التي تتبع الموقعية . وتختلف موقعية الوقف باختلاف القراءات إلا أنّها تحافظ على دلالة الجملة القرآنية وتضيف لها جمالية بتعدد المواقع الإعرابية تبعاً للقراءات القرآنية .

Abstract

Through the practical application of the position of pauses in the context of the Qur'an ،It turns out that his function is syntactic and semantic ،Which leads to the diversity and multiple aspects of the Arab and semantic in the text of the Quran. Which gives the text different images of different connotations and expressions and adds vitality to the text of the Quran ،And the aesthetic of the meanings, which have multiple multi-faceted aspects that follow the site. The different locational endowment in different readings, but it keeps the wholesale connotation adds a Quranic aesthetic multiple sites syntactic according to the readings of Quran.

المقدمة

﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمٗا لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرًا حَسَنٗا ۝٢ ﴾ الكهف ١ – ٢

لَما كان النطق أو الكلام هو المظهر المادي الواضح للغة ، فإنَّ الدراسة التحليلية لأية لغة غالباً ما تبدأ بدراسة نظام النطَقُ وهو النظام الصوتي . فالكلام هو أصوات تسير وفق نظام معيَنَّ في كلّ لغة ومن خلال هذه الأصوات المنظمة نستطيع أن نفهم الدلالات والمعاني ، فالصوت والمعنى هما من أبرز خصائص اللغة الإنسانية ، ولذلك كان تحليل الصوت معزولاً ومنظوماً محور التفكير الصوتي عند علماء اللغة قديماً وحديثاً . وقد نشأت الدراسات الصوتية نتيجة لاحتياجات عملية تتصل بقراءة القرآن الكريم ، وتفهم أحكامه ، ثم تعليم اللغة العربيّة لِمَن دخل الإسلام من غير العرب .

وبناءً على هذا فإنّ دراسة الوقف من أهم الأمور وأجلاها أثراً في الدرس الصوتي ؛ لِما يترتب عليها من أحكام مهمة قد يؤدي الإخلال بها الى إحكام عكسية ، والإفضاء إلى دلالة مغايرة ، فقد يؤدي الوقف إلى أختلاف طبيعة الجملة من خبرية إلى إنشائية ، ويترتب على هذا فهم مغاير ، لاختلاف الفرق بين ماهية الجملتين .

وإنطلاقاً من أهمية الوقف اتجهت في بحثي هذا إلى دراسة موقعية الوقف لما له من أثر في السياق القرآني ، فهو قد يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية والدلالية للجملة القرآنية . وتغير موقع الوقف ينشأ عنه تعدد في الدلالة النحوية والمعنوية ، فلكل وقف إعراب يختلف عن الآخر ، ممّا ينتج عنه دلالة جديدة . وقسّمت دراستي على مبحثين درست في المبحث الأول موقعية الوقف وأهميتها اللغوية وكيفية تحديدها في القرآن الكريم ، وبحثت في المبحث الثاني القيمة النحوية والدلالية لموقعية الوقف في القرآن الكريم .

وختمت دراستي بأهم النتائج والتوصيات . أمّا المصادر التي اعتمدتها فكانت شاملة لكتب القراءات والصوت والنحو ، ممّا هو مثبت في آخر البحث .

وختاماً لا يسعني إلا أن أشكر الله على نعمة البحث في القرآن ، الذي هو الزاد ليوم المعاد . ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ عديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب .

المبحث الأول
موقعية الوقف وأهميتها وقيمتها اللغوية وكيفية تحديدها في القرآن الكريم

الوقف لغة : مصدر قولنا : وقفتُ الدابة ، ووقفت الكلمة وقفاً [١]. أمّا في الاصطلاح فهو قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة ، إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض[٢] . والسكت فرع عن الوقف إلاّ أنّ زمن قطع الصوت فيه دون زمن الوقف من غير تنفس[٣] .

والمعيار الصحيح للوقف لا يكون إلاّ بعد تمام الكلام في معناه ومبناه . والوقف الكامل يكون مصاحباً لنغمة هابطة ، وهو ما يشير إلى تمام المعنى . والوقف يعده قرّاء القرآن الكريم من أهم أبواب التجويد ، إذ ينقل النحاس (٣٣٨هـ) عن أبي جعفر قوله : ((فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني))[٤] .

أهمية موقعية الوقف :

تبرز أهمية موقعية الوقف عند العلماء في معرفة إعراب القرآن ، ومعانيه وغريبه ، فينبغي معرفة ما يُوقف عليه بالياء والواو والألف وما يحذف منهِ لِعِلّةٍ أوجبت ذلك ، وما يوقف عليه بحذف الياء والواو والألف اتباعاً للمصحف ، وما أتفق القُرّاء والنحويون على حذف الياء في الوصل والوقف ، وما اتفقوا على حذف الياء منه في الوصل ، واختلفوا في الوقف ، وما يُوصل بالتنوين ويُوقف عليه بالألف ، وما تثبتُ فيه الياء والواو والألف في الوقف ويحذف من الوصل بلا خلاف بين القُرّاء والنحويين ، وما لا يوقف عليه إذا نُصِبَ ما بعده ، فإذا رُفِعَ ما بعده حَسُن للمضطر أن يقف عليه [٥].

وينبغي له أيضاً أن يعرف ألف الأصل في الأسماء والأفعال ، وألف الوصل في الأسماء والأفعال ، وألف القطع في الأسماء والأفعال ، وألف الاستفهام في الأسماء والأفعال ، وألف المخُبرِ عن نفسه في الأفعال دون الأسماء ، وألف مالم يُسمّ فاعله أيضاً في الأفعال دون الأسماء . ويمكننا تلمس أهمية موقعية الوقف بنقطتين[٦] :

الأولى : كراهية توالي الأضداد ، أو كراهية التنافر، وهو متعلق بالنطق ، يقول د. تمام حسان : ((فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء ، والصمت الذي يأتي عن تمام المعنى

جزئياً او كلياً أو عن انقطاع النفس ، أو لأي سبب يدعو إلى قصر الوقف ، يعد عكس الحركة تماماً ، فبينه وبين الحركة تنافر))[٧] .

الثانية : حرص اللغة على مراعاة أمن اللبس . فالوقف كما يرى د. تمام حسان ، يمكن أن يعد موقعية تحمل معنى صرفياً ، ذا علامات شكلية محددة تدل عليه ، ومهمته في نظام اللغة التفريق بين معنى بنية وبنية أخرى ، ليرفع اللبس في المعاني المختلفة ويؤمن الخلط بينهما في الفهم ، وهذه غاية تحرص عليها اللغة دائماً[٨].

القيمة اللغوية للوقف

أولاً : الوظيفة الدلالية :

إنّ ما يجعل السياق القرآني مترابطاً ، هو طريقة تركيبه وصفه فلولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخر بعضها ببعض ، في علاقات متبادلة تجعل كلّ كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق . ويوضح عبد القاهر الجرجاني هذه الوظيفة فيقول : ((وأعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب ، حتى يعلق بعضها ببعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك ، هذا ما لايجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس))[٩]. وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول إلا أن نعمد إلى الاسم فنجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو أسمين فنجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو نتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تاكيداً له أو بدلاً منه ، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً ، أو تتوخى في الكلام ، هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو أستفهاماً أو تمنياً ، فندخل عليه الحروف الموضوعة لذلك . والترتيب الذي ذكره الجرجاني بين الكلمات في السياق هو أساس تماسك النص ، وجعله مبنياً على المعنى ، ونحن عندما نلاحظ الوقف في القرآن ، نرى ذلك الترابط في المعنى . ويشبه علامات الوقف ، علامات الترقيم في كتابتنا ، حيث نبين من خلالها مكان الوقف والابتداء بالكلام .[١٠]

فمعرفة الوقف والائتناف ثمرته التفريق بين المعاني ، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ ، أن يتفهم ما يقرأه ، ويشغل قلبه به ، ويتفقد القطع والائتناف ، ويحرص على أن يُفهم المستمعين في الصلاة وغيرها ، وأن يكون وقفه عند كلام مستغن أو شبيه ، وأن يكون ابتداؤه حسناً ، ولا يقف على مثل : قوله تعالى :﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ ﴾ الانعام ٣٦ ، لأنّ

الوقف ها هنا – قد أشرك بين المستمعين وبين الموتى لا يسمعون ولا يستجيبون ، وإنّما أخبر عنهم إنهم يبعثون(١١) .

ومن لم يعرف الفرق بين ما وصله الله عز وجل في كتابه ، وبين ما فصله ، لم يحلّ له أن يتكلم في القطع والائتناف ، فقد ذكر بعض من ألّف كتاباً في هذا أنَّ الوقف على :﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ الملك ٨-٩ ،وهذا غلط ، لأنّه لا ينبغي أن يبتدئ بعده . فيحتاج القارئ أن ينظر أين يقطع وكيف يأتنف ؟ فإنّ الوقف ما هو واضح مفهوم معناه ، ومنه مشكل لا يُدرى إلا بسماع وعلم بالتأويل ، ومنه ما يعلمه أهل العلم بالعربية واللغة ، فيدري أين يقطع؟ وكيف يأتنف .(١٢) وفي ذلك يرى الزركشي أنّ معرفة الوقف والابتداء هو فن جليل ، وبه يعرف كيفية أداء القرآن ، ويترتب على ذلك فوائده كثيرة ، واستنباطات عزيزة ، وبه تتبيّن معاني الآيات ، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات(١٣) .

ثانيا : الوظيفة النحوية :

ويمكننا ملاحظتها عند علماء القراءات ، على مستوى اختلاف الحركة الإعرابية والبنائية . وصنّف علماء القراءات في ذلك شيئاً كثيراً ، لعلّ من أبرزها ما ألفه مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)وكتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) . وينقل السيوطي عن أبي بكر بن مجاهد قوله : ((لايقوم بالتمام في الوقف ، إلا نحويّ عالم بالقراءات ، عالم بالتفسير والقصص ـ وتلخيص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن ...فأمّا احتياجه إلى معرفة النحو ، وتقديراته ، فلأنّ من جعل :﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ الحج ٧٨ منصوباً على الإغراء ، وقف على ما قبله ، أمّا إذا أعمل فيه ما قبله ، فلا))(١٤) . وكذلك الوقف على قوله تعالى:﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴾ الكهف ١ ، ثم الابتداء بـ(قيَماً) ، لئلا يتخيل كونه صفة له ، إذ العوج لايكون قيّماً . يقول الزركشي : ((اعلم أنّ أكثر القرّاء يبتغون في الوقف المعنى ، وإن لم يكن رأس آية ...وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد ، والوقف عند رؤوس انتهائها))(١٥) . وينقل عن بعض النحويين قولهم : ((الجملة

التأليفية إذا عرفت إجزاؤها ، وتكررت أركانها ، كان ما أردكه الحس في حكم المذكور ، فله أن يقف كيف يشاء))[١٦] .

كيفية تحديد موقعية الوقف في القرآن الكريم

اختلف القرّاء في الوقف والإبتداء ، فنافع كان يراعي تجانسهما بحسب المعنى ، وابن كثير وحمزة حيث ينقطع النفس ، وعاصم والكسائي : حيث تمّ الكلام ، وأبو عمرو يعتمد رؤوس الآي[١٧] . وذهب الجمهور إلى أنّ الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب : تام ، وشبيه به ، وناقص ، وشبيه به ، وقبيح ، وشبيه به . وصنفوا فيه تصانيف ، فمنها ما آثروه عن النحاة ، ومنها ما آثروه عن القرآء ومنها ما استنبطوه ، ومنها ما اقتدوا فيه بالسنة فقط ، كالوقف على أواخر الآي ، وهي مواقف النبيﷺ[١٨].

وينقل الزركشي عن ابن الأنباري قوله : ((لايتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه ، ولا على الرافع دون المرفوع ، ولا على المرفوع دون الرافع ، ولا على الناصب دون المنصوب ، ولا عكسه . ولا على المؤكد دون التأكيد ، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه ، ولا على (إنّ) وأخواتها دون اسمها ، ولا على اسمها دون خبرها ، وكذا (ظننت) ، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء ، ولا على المفسّر عنه دون التفسير ، ولا على المترجَم دون المترجم ، ولا على الموصول دون صلته ، ولا على حرف الاستفهام دون ما استفهم عنه ، ولا على حرف الجزاء دون الفعل الذي بينهما ، ولا على الذي يليه دون الجواب))[١٩] .

ويرى ابن الجزري (٨٣٣هـ) أنّ ذلك متعلق بالجواز الأدائي ، وهو الذي يحسن في القراءة ، ويروق في التلاوة ، ولم يريدوا بذلك أنّه حرام أو مكروه ، بل أرادوا الوقف الاختياري الذي يبتدأ بما بعده ، ولم يقصدوا بذلك أنّه لا يوقف عليه البتة ، فإنّه حيث اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك ، باعتبار قطع نفس أو نحوه من تعلم أو اختيار ، جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم ، ثمّ يعتمد في الابتداء ما تقدم من العود إلى ما قبل فيبتدئ به . اللهمّ إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه ، وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى ، فإنّه والعياذ بالله يحرم عليه ذلك ويجب ردعه بحسبه ، على ما تقتضيه الشريعة المطهرة[٢٠] .

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه ابن الجزري من أنّ كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلّفه بعض القرّاء أو يتأوله بعض أهل الأهواء ممّا يقتضي وفقاً وابتداءً ينبغي أن يعتمد الوقف عليه ، بل ينبغي تحري المعنى الأتم[٢١] . ومن ذلك نستطيع القول إنّ الوقف لم توضع له علامات ، لأنّه كان بديهة عند الأوائل ، تابعاً للمعنى ، دليل قولي : عدم ذكر علامات الوقف عند أبي بكر بن محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ) في كتابة (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل)[٢٢] ، وكذلك عند الإمام أبي عمرو الداني (٤٤٤هـ) في كتابة (النقط في شكل المصاحف وكيفية ضبطها)[٢٣] . بل أجزم أنّ ذلك لم يحدث حتى القرن السابع الهجري ، فلم يذكر ابن وثيق الأندلسي (٦٥٤هـ) في كتابة (الجامع لما يحتاجه إليه في رسم المصحف)[٢٤]شيئاً عن علامات الوقف . والذي يبدو لي أنّ هذه العلامات وضعت في القرن الثامن الهجري . ونرى أنَّ أكثر أنواع الوقف غير منضبط ولا منحصر ، والأولى أن يقسم إلى أختياري واضطراري كما يرى ابن الجزري[٢٥] ، لأنّ الكلام إمّا أن يتمّ أولا ، فإن تمّ كان اختيارياً ، وكونه تاماً لا يخلو إمّا أن لا يكون له تعلّق بما بعده البتة ، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ، فهو الوقف الذي اصطلح عليه بالتام ، يوقف عليه ويبتدأ بما يعده ، وإن كان له تعلّق فلا يخلو هذا التعلق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط وهو المصطلح عليه بالكافي للإكتفاء به عمّا بعده ، واستغناء ما بعده عنه ، وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو المصطلح عليه بالحسن[٢٦] .

ثانياً : اختيار موقعية الوقف

لتحديد موقعية الوقف في دراستنا استبعدنا بعض أنواع الوقف ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا﴾ الكهف ١-٢ ، وغيرها ممّا يجب السكت عليه ، من هذه الدراسة ، لأنّه من قبل الوقف الناقص .[٢٧] في حين خصصت موقعية الوقف في البحث ، فالسكتة اللطيفة وردت في آيات من القرآن الكريم ، إلا أنّ ذلك يُعدُّ من الوقف الناقص . وبحث فيها أستاذنا الدكتور حسام النعيمي ، فلا أزيد على ما تفضل به علينا من بداعة عرض وجودة سبك[٢٨] . في حين سأدرس في بحثي هذا موقعية الوقف وأثره في تعدد دلالة الآية القرآنية ،

وهو من خصائص الوقف والتام وليس الناقص . ومنه أن يكون للكلام مقطعان على البدل كلٌّ واحد منهما ، وإذا فرض فيه الوقف ، وجب الوصل في الآخر[٢٩] ، كالحال بين (حياة) وبين (أشركوا) من قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ البقرة ٩٦ ، فإذا جعلنا القطع على (حياة) وجب أن نبتديء فنقول : ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ ﴾ البقرة ٩٦ ، على الوصل ، لأنّ ، (يَوَدُّ) صفة للفاعل في موضعه ، فلا يجوز الوقف دونه ، وكذلك إن جعلنا القطع على (أشركوا) وجب أن نصل (على حياة) ، على أن يكون التقدير : وأحرص من الذين أشركوا ، وسأبنيه بالتفصيل . وبعد هذا التوضيح، تكون قد تبينت عندك المفاتيح ، لما سيرد من الشرح والتنقيح .

المبحث الثاني

القيمة النحوية والدلالية لموقعية الوقف في القرآن الكريم

الجملة العربية دلالتها وعلاقتها بالوقف :

ينبغي للجملة أن تؤدي معنى ليصبح الكلام الذي تفيده مقبولاً . ويشير سيبويه إلى هذا المعنى في كتابه ، فيقول :((ألا ترى أنّك لوقلت : إن يضرب تأتينا ، وأشباه هذا ،لم يكن كلاماً))[٣٠] . فالجملة لابّد أن تفيد معنى ما ، وإلا كانت عبثاً . ولو رتبنا كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ، لم يكن ذلك كلاماً [٣١]. وتنقسم دلالة الجملة على أنواع مختلفة فبالنظر إلى القطع والاحتمال ، تكون : إمّا قطعية أو أحتمالية ، وبالنظر للمعنى الظاهر والباطن ، تكون : إمَا ظاهرة أو باطنة ، وبألنظر للنقص والتمام ، تكون : أمَا تامة أو ناقصة[٣٢] . وفي دراستنا هذه بحثنا دلالة الجملة من زاوية القطع والاحتمال.

فالجملة ذات الدلالة القطعية تدل على معنى واحد لا تحتمل غيره ، مثل :﴿ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾ ﴾ الصافات ١٢٦ . أمّا الجملة ذات الدلالة الاحتمالية فتحتمل أكثر من معنى ، نحو ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ ﴾ فاطر ١٠ ، فمعنى الجملة يتعدد باحتمالات عود الضمير . وسأدرس هنا الجمل او العبارات في القرآن الكريم ، والتي تتعين فيها الدلالة بالوقف.

أولاً : قيم نحوية على مستوى الحركة الاعرابية والبنائية ، وهذا عائد إلى ما قاله اللغويون والقُرّاء ومن أمثلته :

قوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ المائدة ٤٥

قرأ الكسائي برفع : العين والأنف والأذن والسن والجروح ونصبها الباقون .

موقعية الرفع :

فعلى قراءة الكسائي فأنّه يجب الوقف على "النفس بالنفس" [٣٣] ، والحجة في ذلك أنّه عطف الخمسة على موضع (النفس) ، لأنّ (أنّ) دخلت على الابتداء ، فلمَا تمتَ بخبرها ، وهو (بالنفس) ، عطف (والعين) على موضع الجملة ، وموضعها الإبتداء والخبر ، فهو عطف جملة على جملة ، وعطف ما بعد العين عليها. ويجوز أن يكون عطف على معنى الكلام ، لأنّ معنى الكلام : وكتبنا عليهم فيها ، قلنا لهم : النفس بالنفس ، فعطف على المعنى على الابتداء والخبر، ويجوز أن يكون عطف (والعين) على المضمر المرفوع ، الذي في (النفس) ، وحَسُنِ ذلك ، وإن لم يؤكدهُ ، كما قال تعالى ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ الانعام ١٤٨، ولا تكون (لا) عوضاً من التأكيد ، لأنّها بعد حرف العطف ، ولو كانت قبل الحرف لحسُنَ أن تكون عوضاً. [٣٤] وذكر الرازي (٦٠٤هـ) أنّه مرفوع على الاستئناف، وتقديرهُ : أنّ النفس مقتولة بالنفس ، والعين مفقوءة بالعين ، ونظيره قوله تعالى في هذه السورة ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ ﴾[٣٥] البقرة ٦٢ .

ب- موقعية النصب :

وعلى قراءة من نصب الخمسة ، فإنّهُ يجب عليه الوقف على نهاية الآية (قصاص) . وذلك لأنّه عطف على (النفس) ، ولم يقطع بعض الكلام من بعض ، فجاء الكلام متمماً لم قبله . فجعل الواو للاشتراك في نصب (أنّ) ، ولم يقطع الكلام ممّا قبله ، كما فعل ذلك من رفع .[٣٦]

قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴾ المائدة ٥٣ قرأ أبو عمرو (ويقولَ) بالنصب ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالرفع .(٣٧)

موقعية النصب :-

فمن قرأ بالنصب لم يجز لهُ الوقف على ((نادمين)) المائدة ٥٢ ، والحجة في ذلك أنّه عطفه على (أن يأتي) المائدة ٥٢ ، على تقدير تقدم (أن) الى جنب (عسى) ، لأنّه لا يحسن (عسى الله أن يأتي) و(عسى الله أن يقول الذين)(٣٨) ، ويحتمل هذا أمرين :

أحدهما : أن يحمله على المعنى ؛ لأنّه إذا قال : ((فعسى الله أن يأتي بالفتحَ)) المائدة ٥٢ ، فكأنّه قال : عسى أن يأتي الله بالفتح ، ويقول الذين أمنوا ؛ كما أنّه إذا قال : ((فأصدق وأكن)) المنافقون ١٠ ، فكأنّه قال : أصدق وأكن . ألا ترى أنّهُ يستقيم أن يقع في موضع قوله : "لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق" ، هلا أخرتني إلى أجل قريب أصدق ، لأنَّ (هلا) للتخصيص ، فكأنّه قال : أخرني إلى أجل قريب أصدق ، كما تقول : أعطني أكرمك ؟ فلمّا وقع قوله : (فأصدق) موضع قوله : أصدق ، حمل (أكُنْ) على الجزم الذي كان يجوز في الفعل لو وقع موقع الفاء والفعل الذي بعده . فحمل : ((ويقولَ الذين آمنوا)) على ما كان يجوز وقوعه بعد (عسى) من (أن) ، ألا ترى أنَّ جواز كل واحد منهما ومساغه كجواز الآخر . وقد جاء التنزيل بهما ، قال تعالى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ ﴾ البقرة ٢١٦ و﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴾ النساء ٨٤ ، فلمّا كان مجازهما واحداً ، صرت إذا ذكرت أحدهما فكأنّك ذكرت الآخر ، فجاز الحمل عليه (٣٩).

والوجه الآخر : وهو أنّه إذا قال : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ المائدة٥٢ ، جاز أن يبدل (أن يأتي) ، كما أبدلت (أن) من الضمير في قوله : ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ الكهف ٦٣ ، وإذا إبدلته منه حملت النصب في : (ويقول) على ذلك ، كأنّك قلت : عسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا (٤٠).

موقعية الرفع :

ومن قرأ بالرفع جاز له الوقف على (نادمين) . وحجته في ذلك أنَّ الواو عطفت على جملة على جملة ، ولم تعطف مفرداً على مفرد . وأختار هذا الوجه مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ) فقال : ((والاختيار الرفع ، إذ عليه الجماعة ، ولظهور وجهه ، ولترك التكلف فيه ، كما احتيج إلى التكلف في النصب ، من تقديم لفظ مؤخر)) [٤١].

والذي يبدو أنَّ الذي دفع من قال بالوقف وعدمه ، هو تناسق العلامات الإعرابية بما يتوافق مع نظام اللغة العربية العام . فتخالف الحركة الإعرابية لا يأتي إلا بسبب ، ومن المعلوم أنَّ هذا السبب قد يكون معنوياً دلالياً لتأكيد مسألة معينة ، فتخالف الحركة الإعرابية يؤدي إلى التساؤل عن هذه المخالفة وأسبابها ، وهو ما يضيف معنى على المعنى العام الذي تدل عليه الآية . وما الوقف إلا لبيان القواعد للغة العربية . فمن المعلوم أنَّ الحركات الإعرابية إنّما وضعت في بداية عهدها لغير العرب ، حتى لا ينتشر اللحن في اللغة ، فإذا ما تمّ الكلام من دون وقف ، أدى ذلك إلى إضطراب غير أصحاب اللسان العربي ، وزاد عليهم تعقيد تلك القواعد . وما الوقف هنا إلا لدفع ذلك الإضطراب ، لأنّ غير ذوي اللسان العربي يدركون القواعد العامَة للغة دون التفرعات . وما دفعهم إلى ذلك إلا الحفاظ على تلك القواعد والتسهيل على الأقوام الأخرى قراءة القرآن بما ينسجم مع القواعد العامّة للغة.

٢- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ٢٣ ﴾ الحج ٢٣ ، قرأ نافع وعاصم (لؤلؤاً) بالنصب ، وقرأ باقي السبعة (لؤلؤٍ) بالجر [٤٢].

موقعية النصب :

فعلى قراءة نافع وعاصم فإنّه يجب الوقف على (ذهبٍ) ، لأنَّ ، المعنى : ويحلون لؤلؤاً[٤٣].

موقعية الجر :

وعلى قراءة باقي السبعة فإنّهم يقفون على (اللؤلؤ) عطفاً على لفظ (من أساور)[٤٤] . فموقعية الوقف هنا جاءت مراعاة لقواعد اللغة العامّة ، لأنَّ من ليس له علم بالعربية لا يفقه سبب القطع هنا من الجر إلى النصب .

والذي يبدو أنّ القطع هنا زيادة تنبية وإيقاظ للسامع ، وتحريك رغبته في الاستماع [٤٥] . والمخالفة هنا في الحركة يعطي معنى ويضيف دلالة للنص ، لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن ، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً [٤٦]. والذي أراه أنَّ ما دفعهم إلى الوقف في حالة الرفع إنّما هو مراعاة القواعد العامّة للغة العربية ، حتى لا يـتأثر الداخلون في الإسلام من غير العرب بالخروج عن القواعد العامّة ، وذلك لعدم إدراكهم للمخالفة في الحركة الإعرابية أو صعوبة فهمهم لتلك المخالفة ، فأتى الوقف هنا مراعاة لافهافهم وحظهم من اللغة . وفي هذا تيسير لهم وأغناء لعدم وقوعهم في الحيرة من قواعد اللغة . ولعل هذا ما أشار إليه أبو بكر الانباري (٣٢٨هـ) ، حيث قال عن الذين لا معرفة لهم بالعربية تعليقاً منه على الوقف : ((وقوم لا معرفة لهم بالعربية يكرهون الوقف على هذا لسماجته في اللفظ ، ولا أعلم في هذا شيئاً يوجب كراهة الوقف عليه ... فالذي يقف عليه غير مليم ، لأنّه لم يقل شيئاً يعتقده، إنّما حكاه عن غيره))[٤٧].

ثانياً : قيم المعنى على المستوى الدلالي :

١- قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ الأنعام٣٦.

فالوقف على (الموتى) ممتنع وغير جائز ، لأنّه يؤدي إلى الإخلال بالمعنى و(الموتى) إمّا أن يكون مرفوعاً على الإبتداء ، أو أنّه منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده . والوجه الأول هو المختار وهو الموافق لوجه الوقف ، فموقعية الوقف تقضي هنا أن يكون ممّا يبتدأ به [٤٨].

٢- قوله تعالى : ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ

مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَـٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ المائدة ٣١-٣٢ .

فالوقف على (من أجل ذلك) ممتنع وغير جائز ، لأنّه يؤدي إلى الإخلال بالمعنى ، قال أبو بكر الأنباري : ((وقال قوم لا معرفة لهم بالعربية : الوقف (من أجل ذلك) ، وهذا غلط منهم ، لأنَّ (مِن) صلة لـــ(كتبنا) ، كأنّه قال : من أجل قتل قابيلِ هابيل كتبنا على بني إسرائيل، فلا يتم الوقف على الصّلة دون الموصول))[٤٩] . فالموقعية تحتم الوقف على (نادمين) ، وهو ما ذهب اليه النحاس فقال : ((فأصبح من النادمين – تمام على قول أكثر أهل اللغة))[٥٠].

٣- قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ البقرة ٩٦.

فالوقف هنا على ((الذين أشركوا)) لأنَّ فيه تمام الكلام [٥١]. قال الآلوسي (١٢٧٠هـــ) : ((وهذا من الحمل على المعنى كأنّه قال : أحرص من الناس ومن الذين الخ . بناء على ما ذهب إليه ابن السراج وعبد القاهر والجزولي وأبو علي من أنَّ إضافة أفعل المضاف إذا أريد الزيادة على ما أضيف إليه لفظية ، لأنَّ المعنى على إثبات))[٥٢] . ويرى الاخفش والفراء أنَّ معناه : وأحرص من الذين أشركوا على الحياة ، كما تقول : هو أسخى الناس ومن هرم ، لأنَّ تأويل الأول : هو أسخى من الناس . ويرى النحاس أنَّ هذا هو قول أهل التأويل ، وأهل اللغة والقراءات [٥٣].

٤- قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ ﴾ البقرة ٢ ، فبالوقف (لاريبَ) تكون الجملة في محل رفع خبر (ذلك) ، لأنَّ معناه : حق ، ﴿ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ مستأنفاً[٥٤] . وهو ما ذهب

إليه أبو جعفر الكوفي ((٢٣١هـ)) ، فقال : ((الوقف على (لاريبَ) ، لأنَّ (لا) فيه للتبرئة ، وما نُصب بمنزلة الحرف الواحد ، كما تقول : لا رجل لك ، فتنصب الرجل بالتبرئة ، ونصبه ليس بنصب صحيح ، و(لا) والرجل ، بمنزلة حرف واحد ، يشبه خمسة عشر))[٥٥] . ويرى الرازي (٦٠٤هـ) أنّ نافع وعاصم وقفا على (لاريبَ) ، ولابدّ للوقف من أن ينوي خبراً ونظيره قوله تعالى :﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ الشعراء ٥٠ ، وقول العرب : لابأس ، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز ، والتقدير : لاريبَ فيه ، فيه هدى[٥٦] . وعدّ بعض النحاة أنّ الوقف لاريب خطأ ، لأنّ (الكتاب) لا عائد في صلته وصفته ، ومن غير الممكن أن تخلو الصّلة والصفة من عائد على الموصل والموصوف ، وردّ ذلك الأنباري (٣٢٨هـ) ، فقال : ((هذا تقُّحم منه وتعسف شديد ، لأنّ جماعة من أهل النحو تُرضى مذاهبهم عُرِفَ هذا من جوابهم ، وأخذه الناس عنهم بالقبول ، ولم يذهبوا إلى أنّ(الكتاب) خلا من عائد في صلته وصفته ، لكنّهم أضمروا محلاً تتصل به هاء . فالمحل خبر التبرئة ، والهاء عائدة على (الكتاب) ، وأُلقي المحل والهاء لوضوح معنييهما))[٥٧] . والبصريون لا يرون بأساً في ذلك وحكى الكوفيون : إن زرتني فلا براح ياهذا ، وإن زرتني فلا براح ، فيجوز أن يكون (لاريب) التمام ، والخبر محذوف تقديره : لاريب كائن[٥٨] .

ويرى الأنباري أنَّ هذا الوجه صحيح في العربية، غير بعيد في قياس أهل النحو وترتيبهم[٥٩] . ولو ظهر الخبر في اللفظ لقيل: لاريبَ فيه ، فيه هدى ، فكان الاختصار في هذا الموضع أولى. يقول أبو حيان (٧٤٥ه) : ((والذي نختار أنَّ الخبر محذوف ، لأنَّ الخبر في باب (لا) العاملة عمل (إنَّ) إذا عُلِمَ لم تلفظ به بنو تميم ، وكثر حذفه عند أهل الحجاز ، وهو هنا معلوم ، فاحمله على أحسن الوجوه في الإعراب))[٦٠].

وجملة (لاريبَ) في محل رفع خبر لـ(ذلك الكتاب)، أو خبر ثان لـ(الم) أو لـ(ذلك) على تقدير كون (الكتاب) خبره، أو للمبتدأ المقدر آخراً ،على رأي من يجوّز كون الخبر الثاني جملة، كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ طه٢٠، ويحتمل أن تكون في محل النصب على الحالية من (ذلك)، والعامل فيه اسم الإشارة[٦١] . فـ(لا) نافية للجنس مفيدة للاستغراق،

عاملة عمل (إنَّ)، واسمها مبني على الفتح لكونه مفرداً نكرة لامضافاً ولا شبية بالمضاف ، وسبب بنائه تضمنه لمعنى (من) الاستغراقية . وليس الحصر في قوله : (لاريب) بمقصود، لأنَّ السياق خطاب للعرب المتحدّين بالقرآن . وليسوا من أهل الكتاب حتى يُردَّ عليهم. وإنَّما أريد أنَّهم لا عذر لهم في إنكارهم أنَّه من عند الله ، إذهم دُعوا إلى معارضته فعجزو. ويرى ابن عاشور أنَّه ((يستفاد منه التعريض بأهل الكتاب الذين آزوروا المشركين و شجعوهم على التكذيب به، بأنَّ القرآن لعلو شأنه بين نظرائه من الكتب ليس فيه مايدعو إلى الارتياب في كونه منزلاً من الله ، إثارة للتدابر فيه، هل يجدون ما يوجب الارتياب فيه، وذلك يستطير جاثم إعجابهم يكتابهم المبدّل المحرّف، فإنَّ الشك في الحقائق رائد ظهورها. والفجر بالمستطير بين يدي طلوع الشمس بشير سفورها. وقد بنى كلامه على أنَّ الجملة المكيفة بالقصر في حالة الاثبات ، لو دخل عليها نفي وهي بتلك الكيفية أفاد قصر النفي لانفي القصر)). [٦٢] وعلى ذلك لا يجوز استئناف القراءة بـــــ(فيه) . والوقوف عليها ، لأنَّ المعنى إنَّما يتضح بوصلها بما بعدها ، فلابدَّ من وصلها ، فتصبح القراءة : ((فيهِ هُدىً للمُتَقين)) ، فـ (هُدىً) مبتدأ مؤخر ، و(فيه) في محل رفع خبر مقدّم .

ويرى الزمخشري في افتتاح السورة أربع جمل ، ف (الم) جملة برأسها ، و (ذلك الكتاب) جملة ثانية ، و (لا ريب فيه) جملة ثالثة ، و (هدى للمتقين) رابعة ، وأصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم ، حيث جيء بها متناسقة من غير حرف نسق ، وذلك لمجيئها متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض ، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها ، وهلم جرا إلى الثالثة والرابعة ، ففي الأولى حذف ورمز إلى الغرض على الظرف ، وفي الرابعة الحذف ووضع المصدر الذي هو (هُدىً) موضع الوصف الذي هو (هاد) وإيراده منكراً ، والايجاز في ذكر المتقين[٦٣] . وهو ما ذهب إليه أبو حيان ، فيرى أنَّ الأولى جعل كل جملة مستقلة ، فـ(ذلك الكتاب) جملة ، و (لاريب) جملة ، و (فيه هدى للمتقين) جملة . ولم يحتج إلى حرف عطف ، لأنَّ بعضها آخذ بعنق بعض . فالأولى أخبرت بأنَّ المشار إليه هو الكتاب الكامل ، كما تقول : زيد الرجل ، أي : الكامل في الأوصاف ، والثانية نعت لا يكون شيء ما من ريب ، والثالثة أخبرت أنَّ فيه الهدى للمتقين . [٦٤]

ويلاحظ أنّه جعل (لاريب) جملة ، في حين جعـــل الزمخشـري (لا رَيْبَ فيهِ) جملة ، وهو ما يؤكد أنَّ قراءة نافع كانت هي السائدة في الأندلس ذلك الوقت .

ومن ذلك نخلص أنّه يترتب على هذا التعانق في الوقف اختلافات إعرابية كثيرة ، ممّا ينشأ عنها تعدد في المعنى ، فالوقف على (لاريبَ) بمعنى : ذلك الكتاب حقاً ، وهو تعريض بكل المرتابين فيه من المشركين وأهل الكتاب ، أي : إنّ الارتياب في هذا الكتاب نشأ عن المكابرة ، وأن (لا ريب) في أنّه الكتاب الكامل .

أمّا الوقف على قوله : ((لاريبَ فيه)) ، فيدل على التعريض بأهل الكتاب في تعلقهم بمحرف كتابيهم : التوراة والإنجيل ، مع ما فيهما من الريب والشك والإضطراب الواضح الدال على أنّه من صنع الناس [٦٥] . يقول ابن كثير (٧٧٤ ه) : ((الوقف على قوله تعالى : ((لاريبَ فيه)) أولى للآية التي ذكرناها ، ولأنّه يصير قوله تعالى (هدى) صفة للقرآن ، وذلك أبلغ من كون (فيه هدى) ، و(هدى) يحتمل من حيث العربية أن يكون مرفوعاً على النعت ومنصوباً على الحال)) [٦٦] .

٥ – قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ المائدة ٢٦ .

فبالوقف على (عليهم) ينتصب (أربعينَ سنةً) على أنّه ظرف زمان للتيه ، فيكون قد قيَّد التيه بالأربعين ، وأمّا التحريم فمطلق ، فيحتمل أن يكون مستمراً ، وأن يكون منقطعاً ، وأنّها أُجلَّت لهم [٦٧] . قال النحاس : ((فهذا الوقف التمام ، وكذا قال الأخفش ونافع وأبو حاتم . قال أبو جعفر : ثمَّ رجعنا في هذا إلى قول أهل التأويل الذي يرجع في علم القرآن إليهم . إذ كان الوقف في هذا ممّا يحتاج فيه إلى التوقيف ، لأنَّ المعاني فيه مختلفة ، فوجدنا أهل التأويل قد اختلفوا في ذلك)) [٦٨] . وهو ما يدل على أنَّ الوقف يؤدي لاختلاف المعنى والإعراب وتعددهما .

أمّا الوقف على (أربعينَ سنةً) فإنّه ينتصب بـــ (محرمة) ، وعلى هذا يكون المعنى : أنّهم بعد الأربعين دخلوها ، فيكون قد قيّد تحريمها بهذه المدة ، أمّا التيه فهو مطلق غير محدد .

وعلى هذا المعنى يكون قوله تعالى : (يتيهون) ، استئناف لبيان كيفية حرمانهم ، أو أنّه حال من الضمير في (عليهم) . (٦٩)

النتائج والتوصيات

النتائج :

بعد هذه المرحلة المباركة في ربوع القرآن الكريم ، وموقعية الوقف فيه توصلت إلى جملة نتائج أهمها :

١- تختلف موقعية الوقف من حيث الحركة الإعرابية ، فإذا كانت الجملة مرفوعة كان الوقف على الرفع لتمام معناها ، وكذا إذا كانت منصوبة أو مجرورة . فحيث انتهت الحركة الإعرابية تمّت الموقعية لتمام المعنى .

٢- إنَّ ما دعا قرّاء القرآن إلى موقعية الوقف ، إنّما هو مراعاة لقواعد اللغة العربية العامّة ، فالقطع في اللغة العربية يرد بحالات مخصوصة ، وليس هو قاعدة عامّة من قواعد اللغة ، فبعض الأعاجم لا يفقهون ذلك ، ممّا يوقعهم في الاضطراب والحيرة من قواعد اللغة .

٣- إنَّ موقعية الوقف تختلف باختلاف القراءات إلا أنّها تحافظ على دلالة الجملة القرآنية وتضيف لها جمالية بتعدد المواقع الإعرابية تبعاً للقراءات القرآنية .

٤- من خلال التطبيق العملي لموقعية الوقف في السياق القرآني ، تبيّن أنَّ له وظيفة نحوية ودلالية ، ما يؤدي إلى تنوع وتعدد الأوجه الإعرابية والدلالية في النصّ القرآني . وهو ما يعطى النص صوراً متنوعة ومختلفة من الدلالة والاعراب ويضيف الحيوية للنص القرآني ، والجمالية للمعاني التي تتعدد بتعدد الأوجه الإعرابية التي تتبع الموقعية .

٥- ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلّفه بعض القرّاء أو يتأوله بعض أهل الأهواء، ممّا يقتضي وقفاً وابتداءً ، ينبغي أن يعتمد الوقف عليه ، بل ينبغي تحري المعنى الأتم.

٦- إنَّ الوقف لم توضع له علامات ، لأنّه كان تابعاً للمعنى ، بديهة عند الأوائل ، حتى وضعت هذه العلامات في القرن الثامن للهجرة .

التوصيات :

دراسة الوقف دراسة بلاغية إعجازية .

دراسة الوقف الممنوع في القرآن الكريم ، دراسة نحوية ودلالية .

أثر الوقف في القراءات القرآنية ، دلالياً ونحوياً .

هوامش البحث ومصادره

(١)- ينظر : لسان العرب ٥/ ٧٤٩ .
(٢)- ينظر : النشر في القراءات العشر ١/ ١٨٩ .
(٣)- نفسه .
(٤)- القطع والائتناف٣٤ .
(٥)- ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٠٨ .
(٦)- ينظر : النحو والسياق الصوتي ١٢٨ .
(٧)- اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧ .
(٨)- اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧.
(٩)- دلائل الاعجاز ٤٤ .
(١٠)- ينظر : مناهج البحث في اللغة لتمام حسان ٢٣٨ .
(١١)- ينظر : القطع والائتناف ٣٤ .
(١٢)- ينظر : القطع والائتناف ٣٥.
(١٣)- ينظر البرهان في علوم القرآن ١/ ١٩١.
(١٤)- الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٧٤ ؛ وينظر : القطع الائتناف ٣٢ .
(١٥)- البرهان في علوم القرآن ١/ ١٩٤ .
(١٦)- نفسه .
(١٧)- ينظر : الاتقان في علوم القرآن ١/ ١٧٤.
(١٨)- ينظر : البرهان في علوم القرآن ١/ ١٩٦.
(١٩)- نفسه .
(٢٠)- ينظر : النشر في القراءات العشر ١/ ١٨٢ .
(٢١)- ينظر : النشر في القراءات العشر ١/ ١٨٢ .
(٢٢)- ينظر : مقدمة المحقق ٢١ .
(٢٣)- ينظر : مقدمة الكتاب ١٣٧ .
(٢٤)- ينظر : مقدمة الكتاب ٢٩ .
(٢٥)- ينظر : النشر في القراءات العشر ١/ ١٧٨ .
(٢٦)- نفسه .
(٢٧)- ينظر : البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٠٠ .
(٢٨)- ينظر : أبحاث في اصوات العربية ٦٦.
(٢٩)- ينظر : البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٠٠ .
(٣٠)- الكتاب ١/ ٣.
(٣١)- ينظر : الأصول ١/ ٧٣ .
(٣٢)- ينظر : الجملة العربية والمعنى ١١.
(٣٣)- ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/ ٦٢١ .
(٣٤)- ينظر : الكشف ١/ ٤٠٩ .

(٣٥)- مفاتيح الغيب ١٢/ ٧ .
(٣٦)- ينظر : الحجة في علل القراءات السبع ٢/ ٤١٢ .
(٣٧)- ينظر : غيث النفع في القراءات السبع ١٩٧ .
(٣٨)- ينظر الكشف عن وجه القراءات ١/ ٤١٢ .
(٣٩)- ينظر : الحجة غي علل القراءات السبع ٢/ ٤١٧ .
(٤٠)- ينظر : روح المعاني ٣/ ٣٢٦ .
(٤١)- الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٢١ .
(٤٢)- ينظر : التيسير ١٢٧ .
(٤٣)- ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٧٨٣ ، والقطع والائتناف ٣٤٣ .
(٤٤)- ينظر : الكشف ٢/ ١١٨ .
(٤٥)- ينظر : حاشية يس على التصريح ٢/ ١١٧ .
(٤٦)- ينظر : معترك الأقران ١/ ٣٥٤ .
(٤٧)- إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦٣١ .
(٤٨)- ينظر : الدر المصون ٣/ ٥١ .
(٤٩)- إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦١٧ .
(٥٠)- القطع والائتناف ١٧٥ .
(٥١)- ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٥٢٥ .
(٥٢)- روح المعاني ١/ ٣٢٩ .
(٥٣)- ينظر : القطع والإئتناف ٧٦ .
(٥٤)- ينظر : القطع والائتناف ٤٤ .
(٥٥)- الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ٨٦ .
(٥٦)- ينظر : مفاتيح الغيب ٢/ ١٩ .
(٥٧)- أيضاح الموقف والابتداء في كتاب الله عزوجل ١/ ٩٠ .
(٥٨)- ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن ١/ ١٣١ ، والدر المصون ١/ ٩٠ .
(٥٩)- ينظر : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ٩/ ٤٨٩-٤٩٠ .
(٦٠)- البحر المحيط ١/ ١٦٠،وينظر :الكشاف ١/ ٤٤ .
(٦١)- ينظر : إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١/ ٢٤ .
(٦٢)- التحرير والتنوير ١/ ٢٢٢ .
(٦٣)- ينظر : الكشاف ١/ ٤٦ .
(٦٤)- ينظر : البحر المحيط ١/ ١٦١ .
(٦٥)- ينظر : التحرير والتنوير ١/ ٢٢٥ .
(٦٦)- تفسير القرآن العظيم ١ / ٤٦-٤٧ .
(٦٧)- ينظر : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل٢ / ٦١٦ ، والدر المصون٢/ ٥٠٩ .
(٦٨)- القطع والائتناف ١٧٤ ، وينظر : البحر المحيط ٣ / ٤٧٣ .
(٦٩)- ينظر : روح المعاني ٣ / ٢٨٠ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .
١. أبحاث في أصوات العربية ،د . حسام سعيد النعيمي ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٨ .
٢. الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١ هـ) ، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، أبو السعود محمد بن محم العمادي (٩٥١ هـ) ، ط٤ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٩٩٤ .
٤. أسس علم اللغة ، مار يوياي ، ط٨ ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٩٨ .
٥. الأصوات ، د . كمال بشر ، دار المعارف ، مصر (لا .ت) ز
٦. أصوات العربية بين التحول والثبات ، د . حسام سعيد النعيمي ، سلسلة بيت الحكمة ، بغداد ١٩٨٩ .
٧. الأصول في النحو ،أبو بكر بن محمد بن سهل بن السراج (٣١٦ هـ) ، تح . عبد الحسين الفتلي ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٩٩ .
٨. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري النحوي (٣٢٨ هـ) ، تح . محيالدين عبد الرحمن رمضان ، ط١ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،١٩٧١ .
٩. البحر المحيط أبو حيان محمد يوسف الأندلسي (٧٤٥ هـ) ، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، ط٢ ، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٧ .
١٠. البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين أبو عبد الله بن بهادر بن عبد الله الزركشي (٧٩٤ هـ) ، قدَّمَ له وعلَّقَ عليه وخرَّجَ أحاديثه مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ٢٠٠٧ .
١١. التحرير والتنوير ، محمد الطاهر ابن عاشور ، ط١ ، مؤسسة التأريخ العربي ، بيروت ٢٠٠٠ .
١٢. تفسير القرآن العظيم أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٧٤ هـ) ، ضبطه وخرَّجَ آياته د. محمود عبد الكريم الدمشقي ، دار صبح للنشر ، ط٥ ،٢٠٠٩ .
١٣. جامع البيان في تأويل القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) ط٥ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٩.
١٤. الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف ، ابن وثيق الأندلسي (٦٥٤ هـ) ، تح . د . غانم قدوري حمد ، ط١ ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٨٨ .
١٥. الجملة العربية والمعنى ، د . فاضل صالح السامرائي ، ط٢ ،دار الفكر ، عمان ٢٠٠٩ .
١٦. دراسات في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي ، ط٤ ، دار الشرق العربي ، بيروت ١٩٦٩ .
١٧. دراسة الصوت اللغوي ، د . أحمد مختار عمر و ط٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
١٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السّمين الحلبي (٧٥٦ هـ) ، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٤ .
١٩. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (١٢٧٠ هـ) ، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية ، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٩ .
٢٠. علم الأصوات ، د . كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٠ .
٢١. علم اللغة ، د . محمود السعران ، ط٢ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٩٧ .
٢٢. في علم اللغة العام ، د . عبد الصبور شاهين ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٢٣. القطع والائتناف محمد بن اسماعيل النحاس (٣٣٨ هـ) ، تح . أحمد فريد المزيدي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٢ .
٢٤. الكتاب عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠ هـ) ، تح . عبد السلام محمد هارون ،ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٨ .
٢٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (٥٣٨ هـ) ، رتّبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين ، ط٥ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٩ .
٢٦. لسان العرب ابن منظور محمد بن مكرم (٧١١ هـ) ، تح . عامر أحمد حيدر ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٥ .
٢٧. اللغة العربية معناها ومبناها ، د . تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣ .
٢٨. معجم الصوتيات د . رشيد عبد الرحمن العبيدي ، ط١ ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
٢٩. مفاتيح الغيب فخر الدين محمد بن عمر بن حسين الرازي (٦٠٤ هـ) ، ط٣ ، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٩ .
٣٠. المنهج الصوتي للبنية العربية د .عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٠ .
٣١. النحو والسياق الصوتي ، د . أحمد كشك ، ط١ ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة٢٠٠٦ .
٣٢. النشر في القراءات العشر ابن الجزري (٨٣٣ هـ) ، تح . الشيخ زكريا عميرات . ط٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٦.
٣٣. النقط على شكل المصاحف وكيفية ضبطها ، أبو عمر وعثمان بن سعيد بن عثمان الداني (٤٤٤ هـ)، تح . فرغلي سيد عرباوي ، ط١ ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، الجيزة ، ٢٠٠٨ .
٣٤. الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير (٢٣١ هـ) ، تحقيق وشرح محمد خليل الزروق ، ط١ ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ٢٠٠٢ .